

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨

بلائحة النظام الداخلي لهيئة الإذاعة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة؛
وعلى القرار رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم هيئة الإذاعة؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٦ لسنة ١٩٥٨ بتشكيل مجلس إدارة
الإذاعة؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر:

مادة ١ - يباشر مجلس إدارة هيئة الإذاعة اختصاصاته على الوجه
المبين بقانون المؤسسات العامة وهذا القرار وذلك دون تقييد بالنظم الإدارية
والمالية المتبعة في المصالح الحكومية.

مادة ٢ - يختص مجلس الإدارة بالمسائل الآتية:

- (١) اقتراح السياسة العامة.
- (٢) اقتراح الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالإذاعة.
- (٣) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية لهيئة قبل عرضه على
الجهات المختصة.
- (٤) اقتراح النقل من باب إلى باب من أبواب الميزانية.
- (٥) اقتراح عقد القروض لصالح الهيئة.
- (٦) الموافقة على مشروع الحساب الختامي لهيئة قبل عرضه على
الجهات المختصة.
- (٧) تحديد الرسوم والتعريفات والأجور لأنواع الخدمات التي تقوم
بها الهيئة.

(٨) النظر في كل ما ترى الجهة الإدارية أو مدير الهيئة عرضه عليه
من المسائل الخاصة بإدارة الهيئة وتنظيم العمل بها.

مادة ٣ - يجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه أو من غيرهم
لجاناً دائمة أو مؤقتة حسب مقتضيات العمل.

ويحدد اختصاص ونظام هذه اللجان بقرار من مجلس الإدارة.

مادة ٤ - يجتمع مجلس الإدارة مرة كل شهر على الأقل بدعوة من
رئيسه ويجب دعوة المجلس إلى الاجتماع إذا طلب ذلك نصف الأعضاء
على الأقل. ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا بحضور نصف أعضائه
على الأقل. وتدوين محاضر اجتماعات المجلس في سجل خاص يوقعه رئيس
المجلس والموظف القائم بأعمال سكرتارية المجلس.

مادة ٥ - يكون الاقتراح على المسائل المعروضة على المجلس علنياً وتصدر
القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فإذا تساوت رجع الجانب الذي منه
الرئيس.

مادة ٦ - يرأس رئيس مجلس الإدارة اجتماعات المجلس وعند غيابه
يرأس المجلس مستشار رئيس الجمهورية.

مادة ٧ - يبلغ المجلس قراراته إلى رئيس الجمهورية أو إلى من ينيبه.
وتعتبر القرارات نافذة إذا لم يعترض عليها خلال أسبوع من تاريخ
الإخطار بها على أن القرارات الصادرة بتحديد الرسوم والتعريفات والأجور
وأشكال الخدمات التي تقوم بها الهيئة لا تكون نافذة إلا باعتمادها.

مادة ٨ - يتولى مدير الهيئة إدارتها وتصريف شئونها وفقاً لما تقتضيه
به قوانين ولوائح ونظم الهيئة. ويتولى تنفيذ القرارات التي تصدر من
مجلس الإدارة ويمثل المدير الهيئة في صلاتها بالهيئات والأشخاص الأخرى
وأمام القضاء ويكون له حق التوقيع عنها. وله أن ينيب غيره في مباشرة
بعض هذه الاختصاصات.

مادة ٩ - تكون للهيئة ميزانية مستقلة وتلحق بميزانية الدولة.

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ
نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الآخرة ١٣٧٨ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٨)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٦٣ لسنة ١٩٥٨

في شأن كفالة مؤسسة كهرباء دير الزور بمبلغ ٣٠٠ ألف ليرة سورية
لشراء مولد كهربائي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت؛

وعلى القانون رقم ٨٥ المؤرخ في ١٩٥١/١/٣١؛

قرر:

مادة ١ - يسمح لوزارة الخزانة "مديرية صندوق الدين العام"
في الإقليم السوري بأن تكفل باسم الدولة مؤسسة كهرباء دير الزور لدى
إحدى المصارف على مبلغ قدره ٣٠٠ ثلاثمائة ألف ليرة سورية لشراء مولد
كهربائي وتحسين المشروع وتكون واردات المؤسسة ضامنة لتسديد
القروض المذكور.

مادة ٢ - تحدد شروط الكفالة بموجب اتفاقية تعقد لهذا الغرض
بين المؤسسة ووزير الخزانة.

مادة ٣ - يعقد القرض المكفول وتحدد شروطه بموافقة وزير
الخزانة.

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم
السوري من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الآخرة ١٣٧٨ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر